مجلة تصدر في السبت الأول من كل شهر

تقدُّم

نحو صحافة نقدية وإعلام حر

رئيس التحرير:
أسامة العبدالرحيم

العدد الثاني - فبراير ٢٠٢٤ | INFO@TAQADOOM.COM | TAQADOOM | TAQADOOM.COM

وحدة الساحات

تقدُّم

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدُّم

رئيس التحرير
أسامة العبدالرحيم

مستشار التحرير
أحمد الديين

نائب رئيس التحرير الأول
حمد العيسى

نائب رئيس التحرير الثاني
هلا عبدالله

سكرتير التحرير
ربيع ديركي

المخرج الفني
محمد صلاح عبدالرحيم

مصمم الغلاف
جيفارا عبد القادر

دليلك إلى «تقدُّم»

كُتَّاب المقالات

«العدد تفاعلي»

تستطيع الوصول إلى المادة عن طريق الضغط عليها بالفهرس

المشروع الامبريالي - الصهيوني والحرب الممتدة من غزة إلى جنوب لبنان

بقلم: د. ماري ناصيف – الدبس

نائب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني والمنسقة السابقة للقاء اليساري العربي

ص. ص. ٦-٧

محور صلاح الدين «فيلادلفيا» بين مصر وغزة

بقلم: د. كريمة الحفناوي

كاتبة من مصر وقيادية بالحزب الاشتراكي المصري

ص. ص. ٨-٩

طبيعة الصراع في البحر الأحمر

بقلم: أنس القاضي

باحث يمني

ص. ص. ١٠-١١

قراءة تاريخية ودستورية حول ولاية العهد في الكويت

بقلم: أحمد الديين

مستشار التحرير

ص. ص. ١٢-١٣

المقالات الواردة داخل المجلة ليس بالضروري أن تعبر عن رأي المجلة ولكن تعبر عن أراء كُتَّابها فقط

لِمَ النسوية الماركسية؟

ص. ١٨-١٩

بيداء

مستقبل التعددية القطبية في العالم العربي ومهام اليسار التاريخية

ص. ص. ٢٠-٢١

بقلم: منذر المقطري — كاتب يمني

ما هو المغزى من النظام الذي يعرض فيه العلم ظاهرته؟

ص. ص. ٢٢-٢٥

بقلم: نديم سليمان — باحث ومترجم مصري

داخل العدد

شؤون اقتصادية

نظام الكفالة انتهاك لحقوق العمّال

كتبت: داليا أحمد

ص. ص. ١٤-١٥

طالبة طب، نسوية ماركسية مهتمة في دراسة هياكل الاضطهاد الامبريالية الاستعمارية

قضايا

«عادل في ميزان أعوج»

كتب: شرشآب

ص. ص. ١٦-١٧

صحافي وناشط بوسائل التواصل الاجتماعي

رأي «تقدُّم»

هل هو هدوء ما قبل العاصفة؟

ص. ٥

الأطروحة ١١

نقد فلسفة العلم 2/2
مع د. هشام غصيب

ص. ص. ٢٦-٢٩

وجوه وأحداث

إغلاق الأندية وتعطيل الصحف في الكويت

ص. ص. ٣٠-٣١

كاريكاتير العدد

بريشة الفنان البرازيلي كارلوس لاتوف

هل هو هدوء ما قبل العاصفة؟

هناك حالة ترقّب لبرنامج عمل الحكومة الكويتية الجديدة المقرر تقديمه إلى مجلس الأمة قبل جلسة ٦ فبراير، ومع أنّ هناك أجواء تفاؤل وهدوء تحاول الحكومة والمجاميع النيابية إشاعتها حول العلاقة بين السلطتين بعد اللقاء الحكومي النيابي في لجنة الأولويات بالمجلس، إلا أنّ هناك في المقابل أكثر من مؤشر يدفع إلى القول إنّ الأمور ليست كذلك تماماً.

إذ يبدو أنّ الخارطة التشريعية المتوافق عليها بين الغالبية النيابية والحكومة السابقة أصبحت عرضة للتراجع عن كثير من بنودها، وتحديداً إذا جاءت قائمة المتطلبات التشريعية لبرنامج عمل الحكومة الجديدة مختلفة أو متعارضة مع تلك الخارطة التشريعية.

وغير هذا فقد برزت مؤشرات تنبئ بالتراجع عن حالة الانفراج السياسي النسبي، التي تشكّلت خلال السنوات الثلاث الماضية، خصوصاً مع تجنّب الإشارة إلى الإصلاح السياسي في التصريحات الحكومية، وما تعرّض له قانون مفوضية الانتخاب من تعطيل في تطبيقه.

ومن جانب ثالث لوحظ تكرار إعلان الحكومة الجديدة عما تسميه "الهوية الاقتصادية الجديدة للدولة"، وهي هوية في الغالب ستكون مختلفة عن تلك الهوية، التي سبق أن حددتها المادة ٢٠ من الدستور بشأن العدالة الاجتماعية والتعاون العادل بين القطاعين العام والخاص...بالإضافة إلى تكرار الحديث الحكومي عن إعادة هيكلة جهاز الدولة وعن معالجة منظومتي التعليم والخدمات الصحية، وهذا ما يُخشى من ارتباطه بتبني الحكومة الجديدة للخصخصة وبقية بنود النهج النيوليبرالي الرأسمالي.

ويُلحظ من جانب رابع على مستوى الرأي العام الشعبي أنه على خلاف موجة الترحيب والتوقعات الايجابية المبالغ فيها بالحكومة الجديدة قبيل تشكيلها، فإنّ هناك مشاعر خيبة أمل بدأت تبرز على السطح على نحو متزايد في التعليقات الرائجة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بعد التأخر في إقرار بعض التشريعات والقرارات، التي طال انتظارها بشأن تحسين مستوى المعيشة وزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية، حيث كان مقرراً أن تنتهي اللجان الحكومية من دراستها قبل نهاية العام الماضي، وهي زيادات مستحقة بعد أكثر من اثني عشر عاماً على آخر زيادة للرواتب... بالإضافة إلى تأخر إقرار اقتراح قانون زيادة القرض الحسن للمتقاعدين وخفض نسبة استقطاعه.

ومن جانب خامس، فإنّه مع أنّ معظم التيارات السياسية لا تزال تراقب الموقف بحذر ولا تتخذ مواقف واضحة في معارضة الحكومة الجديدة، إلا أنّه من الصعب المراهنة على استمرار هذا الوضع على ما هو عليه طويلاً.

وإزاء هذا، هل يمكن أن نتوقع مجرد علاقة شدّ وجذب بين الحكومة والغالبية النيابية، تنطوي على تنازلات وتفاهمات جديدة؟

أم أنّ الظرف السياسي سواء المحلي أو الإقليمي سيفرض على الغالبية النيابية وغالبية التيارات السياسية حالة الهدوء الإجباري تطول أو تقصر؟

أو أنّ العلاقة بين الحكومة والغالبية النيابية وكذلك بعض التيارات السياسية ستشهد توترات مبكرة ليس فقط على خلفية ما سبق، وإنما على خلفية التنافس بين مراكز القوى وذلك قبيل حسم أمر بعض الاستحقاقات الدستورية؟

ومثلما هو معروف، فإنّه ليس خافياً أنّ هناك كثيرين كانوا ولا زالوا يتحدثون عن حلّ لمجلس الأمة وانتخابات نيابية مبكرة، على الرغم من النفي الحكومي بأنّ الحكومة الجديدة هي حكومة تستهدف حلّ المجلس، فهل سيتزايد أم سيتراجع هذا الاحتمال خلال الأيام المقبلة؟

أيّاً كان اتجاه تطور الأحداث، فإنّ أشد ما نخشاه ونأمل تجنّبه هو أن تعود البلاد إلى حالة الأزمة السياسية، التي كانت تعاني منها قبيل ٢٠٢٢، ولكن في ظل ظروف إقليمية ومحلية مستجدة ومختلفة تزيد الأمر تعقيداً.

بقلم: د. ماري ناصيف – الدبس

نائب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني والمنسقة السابقة للقاء اليساري العربي

المشروع الامبريالي - الصهيوني والحرب الممتدة من غزة إلى جنوب لبنان

في الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩١٩، عقد "الحلفاء" المنتصرون في الحرب العالمية الأولى "مؤتمر باريس للسلام"(١) بهدف إقرار ما أسموه أسس السلام، من جهة، ومن جهة ثانية من أجل إعادة رسم خارطة العالم الجديدة وتوزيع الحصص رسمياً بين المنتصرين، بعد أن كانت بريطانيا وفرنسا (ومعهما روسيا القيصرية) قد اتفقتا، قبل نهاية الحرب، على كيفية تقسيم تركة "الرجل المريض" العثماني تحت مسمى "إتفاقية سايكس – بيكو" في العام ١٩١٦، وبعد أن كان وزير خارجية بريطانيا جيمس بلفور قد قدّم، في العام ١٩١٧، وعداً للحركة الصهيونية عبر ممثلها المصرفي روتشيلد بإعطائها قسماً من فلسطين وبتوسيع معدّل هجرة اليهود إليها، خاصة وأن "الهجرة اليهودية" حتى العام ١٩١٩ لم تأتِ بالثمار التي كانت الحركة الصهيونية تنتظرها، إذ أن نسبة اليهود إلى السكان الأصليين في فلسطين لم تكن تتجاوز الـ ٨ بالمئة(٢). لذا لم يستغرب أحد من ممثلي الدول السبعة والعشرين المتواجدين في المؤتمر أن يكون بينهم وفد تابع للمنظمة الصهيونية العالمية، ولا أن يطرح هذا الوفد ورقة تتضمن مقترحات، نذكر منها: أولاً، الاعتراف بحق "الشعب اليهودي" التاريخي في فلسطين، وحقه في إعادة بناء "وطنه القومي" على أرضها، إضافة إلى تحديد للحدود التي يريدها لكيانه، من فلسطين شمالاً حتى نهر الليطاني، وشرقاً حتى خط سكة حديد الحجاز، وجنوباً حتى منطقة العريش(٣).

وهكذا كان، تقريباً. فقد أفسحت بريطانيا، الدولة المنتدبة والتي امتلكت حصرية قرار إعطاء الجنسية الفلسطينية، وبرضى الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى، في المجال لمتابعة وتوسيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وأتى "مؤتمر بيلتمور" في نيويورك، في العام ١٩٤٢، ليعلن أن عدد المهاجرين اليهود قد أصبح ما يقارب نصف المليون، وأن وجودهم قد ساهم في جعل "الصحراء تزهر"، وأن الأوان قد حان لكي تتسع الهجرة اليهودية دون قيد أو شرط، بل وخارج دور الدولة البريطانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بن غوريون وافق، مرحلياً، على قطعة من فلسطين إنطلاقاً من عنوانين: الأول، ويعتمد على قدرة الحركة الصهيونية على تأمين وجود حاسم لليهود داخل المنطقة المرغوب بالسيطرة عليها، والثاني، ويكمن في مدى الإمكانية على جعل الدول الكبرى توافق على تلك الحدود(٤).

"الأرض والقوة" الصهيونيتان في غزة والضفة الغربية

ما نحاول قوله أن كل هذه المشاريع التي طرحتها

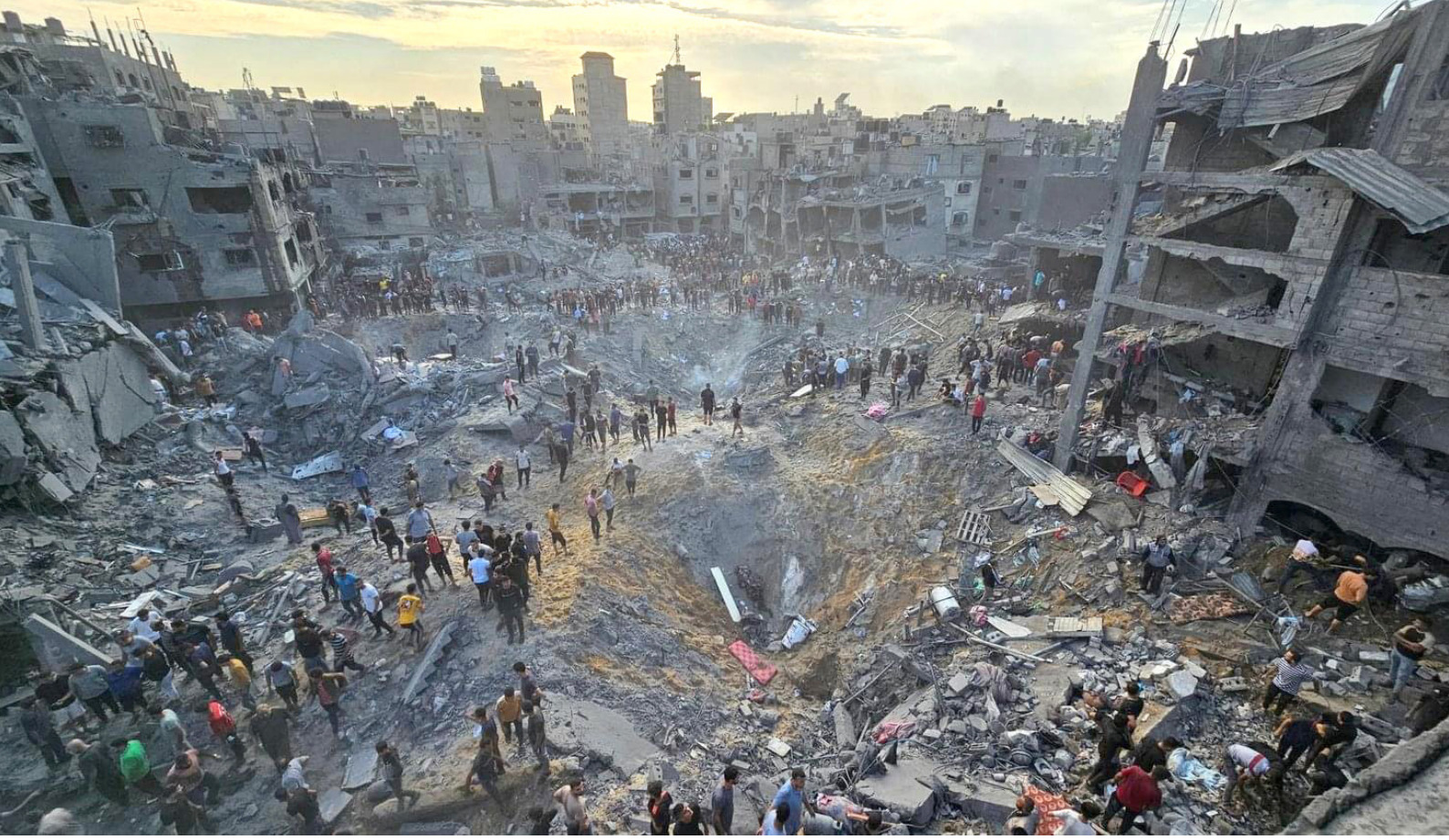

الحركة الصهيونية، وتبنتها بريطانيا، ومن ثم الولايات المتحدة الأميركية، التي أصبحت الدولة المنتدبة الأم بعد الحرب العالمية الثانية، إنما كانت مشاريع جزئية ضمن المشروع الأساسي الذي يمتد من النيل إلى الفرات، والذي تشكّل "فلسطين التاريخية" (كما طرح في مؤتمر السلام في باريس) القلب منها. لذا، نشطت على الدوام حركة الاستيطان، بدءاً من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وخاصة بعد العام ١٩٦٧ والقرار الدولي ٢٤٢ الذي أفسح في المجال أمام الكيان الصهيوني للتملص من تنفيذ الانسحاب من الأراضي التي احتلها، بحجة أن القرار يتحدث (في نسخته الانكليزية) عن "أراض محتلة"، وكأن من كتبه(٥) كان يحاول إعطاء هذا الكيان إمكانية التسلّح بقوة القرار الدولي من أجل السيطرة على أجزاء جديدة من فلسطين واستقدام مهاجرين جدد للحلول محل السكان الأصليين الذين طالتهم هجرات قسرية (ترانسفير) متعددة منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن...

هكذا كان، إن في الضفة الغربية المحتلة، والقدس خصوصاً، أم في غزة لاحقاً. وتجدر الإشارة إلى أن تسارع حركة الاستيطان، بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، إنما أتى ليقلل من الخسارة الناتجة عن انسحاب الاحتلال من قطاع غزة، وتفكيك المستوطنات التي أنشأها داخله، واستبدالها بتوسيع المستوطنات في ما يسمى بمنطقة الغلاف (التي هي أرض غزاوية بالأساس)، الأمر الذي حوّل القطاع المحاصر إلى سجن تمهيداً للخلاص من أهله إما بالقتل البطيء أم بالاقتلاع. هذا، إلى جانب الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، ونشر المستوطنات الجديدة بالعشرات كي تشكّل عائقاً أمام أي تفكير بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨١ المتعلق بتقسيم فلسطين... دون أن ننسى الاعتداءات على مخيمات اللاجئين، خاصة في لبنان، والحروب التي خيضت من أجل ضرب منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتحديد قوى اليسار ضمنها، والاغتيالات التي نفّذت وتنفذ ضد القيادات والكوادر الفلسطينية.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: الدكتورة كريمة الحفناوي

كاتبة من مصر وقيادية بالحزب الاشتراكي المصري

محور صلاح الدين «فيلادلفيا» بين مصر وغزة

مع صمود المقاومة الفلسطينية الأسطوري، وتكبيدها خسائر جمة بجيش الاحتلال الصهيوني، وشركائه وداعميه من القوى الاستعمارية الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا)، ومع بدايات التصدع في داخل الكيان الصهيوني (نتيجة خسائره الكبرى في الأنفس والعتاد والاقتصاد) مع دخوله الشهر الرابع من العدوان الوحشي على أهالينا في قطاع غزة، عقب طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر٢٠٢٣، وامتداد عدوانه على الضفه الغربية.

ومع عجز الكيان الصهيوني عن تحقيق أي من أهدافه منذ عدوانه في الثامن من أكتوبر ٢٠٢٣، على غزة، رداً على عملية المقاومة الفلسطينية «طوفان الأقصى» التي فضحت زيف وكذب الكيان الاستيطاني المحتل حول أنه واحة الديمقراطية، وأنه «القوة العظمى الإقليمية» في الشرق الأوسط، وأنه يملك جيشاً لا يقهر وأقوى جهاز استخباراتي.

ومع انتصار إرادة المقاومة وصمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بالبقاء وتقديم أرواحه فداء للحفاظ على الأرض والمقدسات، يحاول الكيان الصهيوني تحقيق أي انتصار، بعد أن عجز عن القضاء على المقاومة (كما كان يتصور)، وعجز عن تحرير الأسرى الصهاينة لدى المقاومة.

ولقد قال رئيس الموساد السابق يوسى كوهين بعد ٨٠ يوماً من عدوان الكيان الصهيوني العنصري على قطاع غزة «ليسمعني بني وطني، إذا استمر هذا الفريق في قيادتنا (يقصد نيتانياهو وحكومته) فنحن عائدون إلى البلدان التي جئنا منها بولندا وروسيا وبريطانيا وأميركا إذا سمحوا لنا بالعودة".

وإنني أؤكد على أن من نتائج الصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية ونصرها ضد حرب الإبادة الجماعية من جانب قوات الاحتلال هو عودة «اليهود» إلى بلادهم التي جاءوا منها وتحرير فلسطين وعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم في فلسطين الحبيبة.

كشفت مصادر سياسية وإعلامية صهيونية، السبت ٢٧ يناير ٢٠٢٤، أن الكيان الصهيوني أبلغ مصر أنه ينوي دخول منطقة رفح ومحور فيلادلفيا جنوبي غزة، لكنها لن تبقى في المنطقة بشكل دائم. ولقد أثار الأمر غضب الجانب المصري الذي واجه الطلب بمعارضة شديدة، لتبدأ محادثات بين الطرفين حاول خلالها الجانب الصهيوني تهدئة مصر، وتعهد ألا يقوم على الإطلاق بتهجير الفلسطينيين تجاه الأراضي المصرية، وشدد الجانب الصهيوني على أن القوات لن تبقى في المنطقة لوقت طويل.

وقد تم الاتفاق على لقاءات بين الطرفين للحديث عن الموضوع، حسبما ذكر محرر الشؤون «الإسرائيلية» لـ «سكاي نيوز عربية»، ورغم المحاولات الصهيونية لتهدئة الوضع، فإن رئيس وزراء الكيان الصهيوني، خرج

السبت بتصريحات يمكن وصفها بالتصعيد، عندما أعلن أن لكل بلد مصالحه التي يسعى لتحقيقها، ضارباً بعرض الحائط الغضب المصري.

وأكد مصدر مصري رفيع المستوى لـ «القاهرة الإخبارية»، في يوم الأربعاء الموافق ٣٠ من يناير ٢٠٢٤ أنه لم تتم أي ترتيبات مع الجانب «الإسرائيلي» بشأن محور صلاح الدين «فيلادلفيا» وغير مقبول أي تحركات من جانب تل أبيب.

ويخطط الكيان الاستيطاني المحتل لعملية عسكرية داخل غزة على طول الحدود مع مصر، وتردد أن هذه العملية تشمل إبعاد الفلسطينيين وتمركز قوات صهيونية على امتداد الزاوية الجنوبية الشرقية لغزة المتاخمة لكل من الكيان ومصر باتجاه البحر المتوسط على بعد ١٢ كيلو متر إلى الشمال الغربي.

محور صلاح الدين (محور فيلادلفيا بالعبري)، شريط حدودي ضيق داخل أراضي قطاع غزة، يمتد بطول ١٤ كم على طول الحدود بين قطاع غزة ومصر من البحر المتوسط وحتى معبر كرم أبو سالم وهو محور ثلاثي الاتجاهات بين مصر والكيان الصهيوني وقطاع غزة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في منتصف شهر ديسمبر٢٠٢٣ انتهت مصر من تعزيز السياج الحدودي الفاصل بين مصر وقطاع غزة شمال شرق سيناء بجدار خرساني وسواتر ترابية، مع تفكيك أبراج المراقبة المحاذية وإعادة بناءها غرباً داخل الأراضي المصرية.

ووفقاً لأحكام «معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية» (كامب ديفيد) عام ١٩٧٩، اشترطت الكيان الصهيوني للانسحاب من شبه جزيرة سيناء أن تكون الحدود كما كانت أيام الانتداب البريطاني على فلسطين، ويكون منفذ الحدود في مدينة رفح، وتكون المنطقة القريبة من الحدود (ج) منطقة منزوعة السلاح فيها فقط أسلحة خفيفة مع قوات من الشرطة. وكان الغرض من المحور هو منع التهريب للمواد غير المشروعة (الأسلحة والذخائر والمخدرات) ومنع الهجرة غير الشرعية عن طريق منع التسلل عبر الحدود. بعد اتفاقية أوسلو(٢) عام ١٩٩٥ وافق الكيان الصهيوني على الإبقاء على المحور بطول الحدود كشريط آمن لمنع التهريب.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: أنس القاضي
باحث يمني

طبيعة الصراع في البحر الأحمر

مع بداية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ومع قرار السلطة في صنعاء الدخول في الحرب إلى جانب غزة، تصدر البحر الأحمر الأخبار العالمية خصوصاً مع استهداف صنعاء للسفن الإسرائيلية أو تلك المتوجهة لموانئ الأرض المحتلة، وصولاً إلى الاشتباك المباشر مع البوارج الحربية الأميركية والبريطانية.

البعد التجاري للمواجهة الراهنة في البحر الأحمر هو الظاهر، إلا أنه ليس أساس الصراع بل الحرب في غزة والاستقطابات الدولية في البحر الأحمر، فهي المحرك الباطن للصراع، فالبعد الجيو- سياسي هو الأساس في الحرب الراهنة، والولايات المتحدة لا تدافع عن حرية التجارة -المتاحة لكل دول العالم باستثناء كيان الاحتلال في ظل حرب غزة- بل تدافع عن وجودها العسكري الإمبريالي في البحر الأحمر وعن وضع السيادة الصهيونية القديمة في البحر الأحمر.

البعد التجاري الراهن للحرب هو الطارئ، فقرار منع السفن الصهيونية بدأ منذ شهرين على الأقل، فيما حقيقة الحرب في البحر الأحمر بدأت في العام ٢٠١٥، وهي مستمرة حتى اليوم، وهي حرب إمبريالية لأهداف جيو- سياسية وجيو- اقتصادية تخدم الاستعمار الغربي ولا علاقة لها بمصالح الدول المشاطئة للبحر الأحمر.

وبالنسبة لبريطانيا التي تشارك الولايات المتحدة في المواجهة الحالية في البحر الأحمر فلها أطماع تاريخية، وهناك معلومة مغفلة وهي أن مضيق باب المندب وجزر البحر الأحمر كانت مستعمرة بريطانية حتى تحقيق الاستقلال الوطني في العام ١٩٦٧ بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، فرغم ان الاحتلال البريطاني كان في عدن والسلطنات الموالية له كانت في جنوب وشرق اليمن إلا أنه كان محتلاً لجزر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وقد عادت أطماعه هذه من بعد حرب ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠١٥ كان يملك البريطاني معلومات متكاملة عن الوضع العسكري اليمني في سواحل الجمهورية اليمنية.

البحر الأحمر والكيان الصهيوني

يكتسب البحر الأحمر، ومنفذه الجنوبي باب المندب، أهمية خاصة فيما تسمى "استراتيجية الأمن القومي الصهيوني". هذه الأهمية جسدتها التحركات الصهيونية في الواقع التاريخي الملموس، منذ احتلالها لمنطقة "أم الرشراش" على البحر الأحمر في عام ١٩٤٨، وتعززت عسكرياً عقب حرب ٧٣. وقد كان إعادة فتح باب المندب أمام الحركة الصهيونية أحد شروطها في صفقة "كامب ديفيد" مع السادات. وتواصلت التحركات العدوانية الصهيونية في البحر الأحمر مؤكدة هذه الأهمية وصولاً إلى حرب اليمن في آذار/

مارس ٢٠١٥.

يرد في "استراتيجية الجيش الإسرائيلي من منظور الأمن القومي" ما سموه "البعد البحري في الدفاع"، والذي بناء عليه يرسم الصهاينة سياستهم العدوانية ويعطون لأنفسهم حق التواجد العسكري والقيام بالعمليات العسكرية في كل منطقة تمر فيها بضائعهم، بما فيها البحر الأحمر ومضيق باب المندب اليمني.

طوال الفترة الماضية من عهد الوصاية كان للصهاينة تواجد محتمل في الجزر اليمنية، وخاصة جزيرتي زقر وميون (بريم). لهذا صرح المجرم نتنياهو عقب أحداث ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، أن باب المندب وقع في أيد غير صديقة، مشيراً بطريقة غير مباشرة إلى صداقته مع النظام السابق. وللكيان الصهيوني حالياً تواجد في جزيرتي ميون وسقطرى، وتواجد في إريتريا وجيبوتي، ينصب فيها مراكز استخباراتية تغطي المنطقة.

الطابع المعقد لمعركة البحر الأحمر

المعركة البحرية على طول البحر الأحمر من أقصى نقطة شمالاً في سواحل محافظة حجة حتى أقصى نقطة جنوباً في باب المندب سواحل محافظة تعز، برزت بوصفها أهم المعارك في ٢٠١٥، فقد أخذت طابعاً خاصاً بها، مع حساسية المنطقة ذاتها، وكان من الملاحظ فيها ازدياد الفواعل العسكرية المحلية والدولية، والضغط العسكري المستمر.

ترابطت في معركة البحر الأحمر، دوافعها العسكرية وضرورات السيطرة على الساحل، هذا التشابك بين المحلي والإقليمي والدولي، أضفى طابعاً معقداً على المعركة في البحر الأحمر، التي بدأت في ديسمبر من العام ٢٠١٥ لتشهد برود ميدانياً في العام ٢٠١٨.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: أحمد الديين
مستشار التحرير

ولي العهد بين التزكية الأميرية والمبايعة النيابية:

قراءة تاريخية ودستورية حول ولاية العهد في الكويت

قراءة في تاريخ الكويت ومناقشات لجنة الدستور والمجلس التأسيسي وما جاء في الوثيقة الدستورية وقانون توارث الإمارة

لمحة تاريخية:

بعدما بايع الكويتيون صباحاً الأول أميراً عليهم، تعاقب على مسند الإمارة من بعده ستة عشر أميراً من أسرة الصباح، ونلاحظ أن خمسة من هؤلاء قد ورثوا المسند عن آبائهم، وهم عبدالله الأول حاكم الكويت الثاني (١٧٦٢-١٨١٣) عن أبيه صباح، فجابر الأول (١٨١٣-١٨٥٩) عن أبيه عبدالله، فصباح الثاني (١٨٥٩-١٨٦٦) عن أبيه جابر، فعبدالله الثاني (١٨٦٦-١٨٩٢) عن أبيه صباح الثاني، وبعد ذلك، جابر المبارك (١٩١٥-١٩١٧) عن أبيه مبارك الصباح.

وعندما نعود إلى أحداث العام ١٩٢١ بعد وفاة الشيخ سالم المبارك نجد أنّ وجهاء الكويت قد وقعوا ميثاقاً دعا إلى «إصلاح بيت آل الصباح كي لا يجري بينهم خلاف في تعيين الحاكم» وجاء في البند الثاني من ذلك الميثاق «أنّ المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر، والشيخ حمد المبارك، والشيخ عبدالله السالم»، ما يعني أنّه لم يكن هناك ولي للعهد، ولكننا عندما نعود إلى رسالة العزاء، التي بعث بها الشيخ عبدالله السالم إلى الشيخ أحمد الجابر في اليوم التالي لوفاة أبيه الشيخ سالم، نجدها تتضمن اعترافه لابن عمه بالإمارة، ما يعني أنه كان هناك ترتيباً ما للأمر... بينما نجد إشارات إلى أنّ الشيخ عبدالله السالم كان ولي عهد الإمارة في عهد الشيخ أحمد الجابر، ولهذا فقد استلم مسند الإمارة بيسر بعد عودته من مسقط، حيث كان موجوداً خارج البلاد عند وفاة الأمير، ما يؤكد كونه ولياً للعهد.

محاولات تنظيم ولاية العهد:

قبل العهد الدستوري خلال عهد الشيخ عبدالله السالم لم يكن هناك ولي للعهد، وقد تطلّب الوضع الدستوري ومقتضيات تطور الدولة وتنظيم الحكم أن تكون هناك آلية دستورية واضحة ومتسقة لتوارث

الإمارة، ولئن كان ميثاق ١٩٢١ يمثّل المحاولة الأولى لذلك، فإنّ المحاولة الثانية تمثّلت في الوثيقة الدستورية التي أعدّها مجلس الأمة التشريعي في العام ١٩٣٨ وعرضها على أمير الكويت حينذاك الشيخ أحمد الجابر، وكانت تتناول في الباب الثاني منها وعنوانه «الحاكم» أحكام توارث الإمارة، حيث نصّت المادة ١٨ على أنّ «سيادة الحكم لذرية المغفور له مبارك الصباح»، وقضت المادة ١٩ بأن «ولاية العهد لأكبر ذرية الشيخ المرحوم مبارك الصباح فالأكبر من الأحياء الذكور الصحيحي الإدراك والتمييز» فيما ألزمت المادة ٢٠ الحاكم بالقسم أمام مجلس الأمة التشريعي يمين المحافظة على أحكام القانون الأساسي والإخلاص للوطن والأمة، إثر توليه الحكم، وحددت المادة ٢١ «سنّ الرشد للحاكم تمام العشرين عاماً قمرياً»، ونظمت المادتان ٢١ و٢٢ وجود وصيّ في حال انتقال الحكم إلى مَنْ هو دون سنّ الرشد»... ولكن تلك الوثيقة على أهميتها وتفصيلاتها لم تصبح نافذة، إذ لم يوقع عليها الأمير، وانتهت مع حل المجلس في العام ١٩٣٩ وما شهده من أحداث وتداعيات.

وبذلك فإنّ الترتيب الدستوري الأهم لهذا الأمر، هو ما رسمته المادة الرابعة من الدستور وفصّل أحكامه قانون توارث الإمارة ذو الصفة الدستورية.

مداولات لجنة الدستور: نقاشات واقتراحات واعتراضات وتسوية:

دار في لجنة الدستور بالمجلس التأسيسي في العام ١٩٦٢ جدل متشعب حول نظام وراثة الإمارة، إذ كان هناك اتجاهان:

الأول، كان يرى أن يُنَصّ على تنظيم توارث الإمارة في الدستور أو بقانون دستوري، وأن يكون هناك دور لمجلس الأمة في اختيار ولي العهد، وهو اتجاه غالبية أعضاء لجنة الدستور.

والاتجاه الآخر، كان يرى تنظيم أحكام توارث الإمارة عن طريق أمر أميري يصدره الامير، ويعارض هذا الاتجاه مبدأ ترشيح أكثر من شخص لولاية العهد، وهو الرأي، الذي انفرد به عضو لجنة الدستور وزير الداخلية حينذاك الشيخ سعد العبدالله السالم.

وكانت مسودة الوثيقة الدستورية الأولى، التي أعدّها الخبير القانوني للحكومة محسن عبدالحافظ، وقدّمها إلى لجنة الدستور في المجلس التأسيسي، وذلك قبل قدوم الخبير الدستوري للمجلس الدكتور عثمان خليل عثمان، تنصّ في مادتها الثانية على أنّ «حكومة الكويت أميرية وراثية في أسرة مبارك الصباح. ويصدر أمر أميري بتنظيم توارث الإمارة».

لمتابعة القراءة اضغط هنا

نظام الكفالة انتهاك لحقوق العمَّال

كتبت: داليا أحمد (*)

تعتمد الكويت، ومثيلاتها من دول مجلس التعاون الخليجي، على توظيف ما يقارب ٧٠٪ من العمالة الوافدة وتدير الإقامة من خلال نظام الكفالة. وهو الإطار القانوني الذي يحدد العلاقة بين العمال المهاجرين وأصحاب العمل لتوفير العمالة الرخيصة الوافرة في عصر التضخم الاقتصادي لصالح التجار. يستوجب هذا النظام على المواطن المحلي أو الشركة المحلية (الكفيل) رعاية العمال الأجانب حتى تكون تأشيرات عملهم وإقامتهم سارية المفعول، مما يعني أن حق الفرد في العمل ووجوده القانوني يعتمد على صاحب العمل أو ما يسمى بالكفيل. يمنح هذا النظام أصحاب العمل نفوذاً وتحكماً بالعمال بشكل فج وغير مقيّد مما يبقي العمال معتمدين، كلياً، على الكفيل في معيشتهم.

هناك تقارير وثقتها منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch بينت بعض الانتهاكات التي تمارس على العاملين/ات، منها: التعرض للعنف الجسدي الجنسي، حجز أصحاب العمل رواتب العمال، ومصادرة جوازات سفرهم، ساعات العمل الطويلة دون إجازة وغير محددة السقف، وتعقيد الانتقال/ تغيير العمل وابقاء العمال، قسرياً، بعد انتهاء عقد العمل، بحيث يخضعون للإقامة الجبرية في الكويت لعدم حملهم جواز السفر، مما يمنعهم من العودة إلى وطنهم. كل هذه الأمثلة توضح أن هذا النظام يشرعن تكبيل السبل القانونية لإنصاف العاملين/ات واستمرارية انتهاك حقوقهم.

حق العمالة المهاجرة بالتنظيم النقابي

على الرغم من تبني دستور الكويت الحق في تكوين نقابات عمالية على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون في المادة (٤٣)، وكذلك المادة (١٣) بحسب قانون العمل الكويتي رقم (٦) لسنة ٢٠١٠، لتنظيم العمل النقابي في دولة الكويت الذي ينص على "حظر التمييز في الحقوق النقابية والعمالية ولا يجوز أن يتضمن النظام الأساسي لأي منظمة أو نقابة عمالية أو مهنية أو وظيفية- شروط أو قواعد أو لوائح تميز بين أعضائها - أو تنقص أو تزيد حقوقهم أو تخل بها بأي وجه أو طريقة كانت إذا كانت تلك الشروط تميز بينهم على أساس اللون أو الجنس أو الجنسية أو الدين أو الأصل العرقي أو الوضع الاجتماعي أو الرأي السياسي". ولكن التطبيق العملي لهذه المواد مقصور ولا يشمل العمال غير الكويتيين مما ينقص من الحق النقابي للعمالة المهاجرة. وعلى إثر ذلك، وانطلاقاً من الوعي الحقوقي وايماناً بالوحدة العمالية، فإن غياب النقابات العمالية والتنظيم السياسي المتمثل بمؤسسات المجتمع المدني الذي يفتقر إلى اللوائح والتشريعات التنظيمية لحماية حقوق العمال المهاجرين في الكويت، يؤدي إلى امتهان حقوق العمال وتعاظم استغلال رأس المال المحلي والأجنبي للعمالة المهاجرة وتدني الأجور وتفاقم ظروف العمل السيئة وإساءة معاملة الموظفين التي من الممكن أن تتجلى في صورة تمييز عنصري وطبقي وعنف قائم على النوع الاجتماعي. كما ان الاتفاقية الدولية رقم ٩٨، الموقعة من قبل دولة الكويت، بشأن حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية تضمنت بند حماية العمال من أي عمل ينطوي عليه التمييز في حال الانتماء إلى نقابة عمالية كما هو موضح في مضمون المادة (١٣) من قانون العمل الكويتي المذكور أعلاه.

لا يسعنا أن نخوض في مسألة نظام الكفالة دون أن نشير إلى الفئة الأكثر تعرضاً للعنف والتحرش وانتهاك حقوقها ألا وهم العاملات المنزليات. بالرغم

من انه تم إقرار قانون خاص حديث للعمالة المنزلية، بسبب الضغوطات الخارجية في ملف حقوق الإنسان، والتي تمركزت على بنود بسيطة مثل تحديد ساعات العمل، والإجازات الأسبوعية، وعدم مصادرة جواز السفر.. إلا أن كل هذه البنود لا تُطبّق على أرض الواقع ولا يُعمل بها بسبب التجهيل المؤسساتي المتعمد لأرباب العمل والعاملات/ين فيما يخص بنود العمل، وأيضاً تراجع دور السلطة التشريعية والقضائية والهيئات المتمثلة بها.

على سبيل التخصيص لا الحصر، في الإطار التنظيمي للعمال المهاجرين تدير وزارة الداخلية عملية تغيير الكفيل أو النقل بدون إذن الكفيل الحالي، ويكون ممكناً، فقط، بعد انتهاء عقد الكفالة الذي يجدد كل عامين! ويعتبر "الهروب" من مكان العمل جريمة جنائية يحاسب عليها العامل قانونياً، حتى لو غادر بسبب سوء المعاملة أو أي انتهاك آخر يتعرض له. تنص عقوبة عدم الامتثال لهذه اللوائح التنظيمية على جواز فرض رسوم الهروب على العامل بعد ٧ أيام من تسجيل صاحب العمل للرسوم، ما لم يُخطر العامل إدارة العمالة المنزلية أو يلجأ إلى الهيئة العامة للقوى العاملة. كذلك السماح لأصحاب العمل (الكفيل) بمطالبة سلطات الهجرة بإلغاء إقامة العمال وتوفير أقل السبل لإنصاف العاملات. زيادة على ذلك، قد يتعرض العامل للاعتقال والاحتجاز لمدة تصل إلى ٦ أشهر ودفع غرامة تصل إلى ٦٠٠ دينار كويتي والترحيل، وعادة ما يكون الترحيل مصحوباً بمنع دخول الكويت لمدة ٦ سنوات على الأقل.

نظراً لجسامة الانتهاكات التي يستبيحها نظام الكفالة وتكريس تبعية العمال لأرباب العمل تحت سلطة الدولة فإن نظام الكفالة يجب أن ينتهي، ممّا يتطلب منا أن نقف وقفة جادة وحازمة من أجل إلغائه وهي قضية لا تحتمل التسخيف والتأجيل. فإذا أردنا فعلاً أن نبني مشروعاً وطنياً يشترك ويتكاتف فيه الجميع لرفعة الوطن وتحقيق ما نصبوا إليه من آمال وتطلعات لبناء نظام ديمقراطي عادل لكل فئات المجتمع، علينا أن نذلّل العراقيل التي تستسهِل التعدي على حقوق البشر ومكتسباتهم في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يشهدها اقليمنا.

(*) طالبة طب، نسوية ماركسية مهتمة في دراسة هياكل الاضطهاد الامبريالية الاستعمارية.

«عادل في ميزان أعوج»

كتب: شرشآب (*)

في شهر أبريل العام ١٩٩٠ ولد «عادل» واختار له جده «هادي» هذا الإسم فقد كان العدل الذي يطلبه أول الدوافع لاختياره هذا الإسم، هادي الذي لم يهدأ له بال وكانت السنون تمر عليه وهو يندب حظه العاثر على بدونيته بعدما أفنى عمره جندياً بالجيش الكويتي وكان محصول جلد الذات ذاك عدة جلطات أودت به مُقعداً على كرسي متحرك، حتى خلف ابنه كجندي للوطن ليكمل مسيرته وكان خير مدافع واستبسل في ٢ أغسطس وانتهى به المطاف شهيداً لتتخضب دماؤه وتمتزج بتراب الوطن، كبر «عادل» يتيم الأب في كنف جده، كانت ملامح الحزن تعتري وجهه دائماً، وكأنها رسمت بوجهه ملامح نكبات أجيال المجتمع البدوني جميعها بمآسيها، لقد كان الميزان أعوجاً فلم ير «هادي» أي عدل من اسم حفيده، بالمناسبة نسي جده أنّ «عادل» كانت ولادته في شهر يشتهر بمسمى «كذبة أبريل» فكان العدل الذي ينشده من اسم حفيده هو كذبة هذا الشهر!

وفي عامه السادس تسنَّى لعادل أن يدرس في مدرسة حكومية، لم يكن يشعر حينها أنه مختلف عن المجتمع المحيط به، حتى بعد عامين دخل، صباحاً، ووجد اسمه مع بعض الطلاب مكتوباً على لوحة خشبية وكان مكتوباً بجانب اسمه خانة الجنسية «بدون» وقرار فصله من المدرسة، كان ذلك في أوج الحملة التعسفية بعد إنشاء اللجنة التنفيذية لغير محددي الجنسية في عام ١٩٩٦ من شهر مارس فكان التخبط، والبطش، والظلم هم سادة

المرحلة، ذهب لجده وهو يحمل حقيبته على ظهره، بخطوات ثقيلة وكأنه يجر الوطن خلفه جراً... عينان صغيرتان ولكنهما ممتلئتان بالكثير، يسأل جده عن سبب فصله فقال له: لأنك بدون ماعندك جنسية.

وأكمل دراسته في المدارس الخاصة وبدأت تتشكل على وجهه، حينها، ملامح خيبة الوطن بعد أول صفعة يستشعر ألمها.

كبر «عادل» وبلغ الخامسة عشرة من عمره كانت كافية ليدرك حقوقه وأسباب عزله مجتمعياً ويكون رجلاً واعياً، وكان ملازماً جده دائماً، يذهب «عادل» لغرفة جده حتى يسنده ليجلس على الكرسي المتحرك ويدفعه حيث الديوانية. ويبدأ جده «هادي» يقص عليه (بشكل يومي) كيف كانت معيشتهم في البادية ومدى قوة روابطهم بأمير البادية صباح الناصر الصباح واتباعهم له، وعن أقدمية تواجدهم وأنّه أوكل لهم مهمة حماية القوافل التي تأتي شمالا وجنوبا، وعن شدة بأسهم في المعارك للذود عن أرض الوطن في معركة الصريف، ومشاركته تحت لواء وطنه في معركة الدفاع عن مصر وسوريا والأردن عام ١٩٦٧، ومشاركته في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وحدثه عن أبيه عندما واجه الرصاص دفاعاً عن أرض وطنه عام ١٩٩٠، ولينتهي سرد كل ذلك في الليل، ويستيقظون في تمام السادسة صباحاً يرسل «عادل» ليأتيه بالصحيفة من الصندوق في الخارج ليقرأها عليه وهو يتناول وجبة الإفطار، وكان، دائماً، يستيقظ صباحاً على أمل أن يقرأ له حفيده خبر «حل قضية البدون» منشوراً بالصحف، أتى عادل وهو يحمل الصحيفة، التفت ينظر له بنظرات مملوءة بالغضب ويأمره بصوت عال:

— اقرأ لي شمكتوب عن البدون؟.

يبدأ «عادل» بإمساك الصحيفة وهو مرتبك ويقرأ وهو يتلعثم خوفاً من غضب جده كالمعتاد... ويجيبه بـ «جدي ماكو شي مكتوب عن البدون»..

— رد جده «هادي» غاضباً:

أفتح الصفحة الأولى أكيد مكتوب فيها شي؟.

وبنبرة خوف يرد «عادل» والله ما في شي جدي عن البدون!..

حتى يُجْبر «عادل» على قراءة الصحيفة، كاملةً خبراً خبراً

وعندما وصل «عادل» لصفحة الوفيات مات شغف الجد «هادي» وتجدد احساسه بالأسى وبدأت علامات الخذلان تكتسي وجهه يخفض رأسه تدريجياً ويسأل «عادل»:

— خلصت؟

وبكل حسرة يرد عليه:

— أي جدي

وكان ميعاد الشغف يتجدد معه كل يوم ومرت السنون على هذا الحال... يمر الليل على «هادي» وهو يقص لحفيده ويذهب لسريره متحمساً على أمل أن يستيقظ في الصباح لسماع أيّ أخبار جديدة.. ويصحو صباحاً لينطفئ كل ذاك الشغف بـ الخذلان، مرت السنون حتى مات «هادي» ولم يبقَ خلفه إلا بضع قصاصات بقيت من الصحف التي يقرأها عليه حفيده، وليكمل «عادل» مسيرة جده باحثاً عن أيّ خبر ينتشله من قاع اليأس، ولكن الحقيقة أن السنوات تمر ليأتي بعدها جيلا مختلفا عن السابق «إلا مجتمع البدون يوُلد ليصبح كما كان عليه جده»!

حتى تيقّن «عادل» أنّ الميزان الأعوج لن يعتدل ولو طال الزمن، وأن لا وجود للعدل إلا بإسمه!

صحافي وناشط بوسائل التواصل الاجتماعي

لِمَ النسوية الماركسية؟

بيداء: مجموعة نساء اشتراكيات من شبه الجزيرة العربية يهدفون لخلق حالة من التغيير الايجابي في الحراك النسوي وإكمال النضال التحرري المناهض للرأسمالية.

كمرأة من الجزيرة العربية تخوض غمار نضالها النسوي لا بد وأن تجد نفسها في مرحلة ما تعيش وسط تناقضات تتمثل في أيديولوجيات نسوية متعددة يطغى عليها، بلا شك، الطابع الليبرالي التنظيري الذي لا يلامس صميم معاناتي ويحلل ويفكك هيكلية العائلة والمجتمع بنظامه الذكوري واقتصاده الاستغلالي ومؤسساته السياسية التي تهضم حقوقنا وتحافظ على ديمومة اضطهادنا.

فالنسوية الليبرالية تتجنب الضرب في عمق جذور التمييز ضدي (الاقتصادي الذي هو حتماً سياسي) تنظّر وتتحرك وهي تدور في فلك النظام الرأسمالي وتدين له بالولاء لنجد أنفسنا في ساحة معركة المرأة البيضاء ونناقش ونحلل مشاكل العالم "الأول" مستهلكين جهودنا في معارك طبقة لا ينبغي لها أن تكون محور نضالنا فلا موقعنا الطبقي ولا سياقنا التاريخي ولا الاجتماعي ولا السياسي ولا الأيديولوجي متشابه، مما يؤثر في عملية مراكمتنا للوعي النضالي لموقعنا كنساء من الجنوب العالمي الذي تغض النسوية الليبرالية الطرف عن الانتهاكات الرأسمالية والاستغلالية التي تحدث فيه من سرقة للموارد وتفقير للسكان، وتشغيل النساء والأطفال في المعامل والمناجم في ظروف غير إنسانية وبأجور زهيدة، حتى وإن أشارت إليها فإنها لا تنظر إليها كجزء رئيسي من نضالها الفوقي، بل تستغلها كدعاية رئيسية باسم تحرر المرأة للترويج للآلة الحربية الاستعمارية الغربية (أفغانستان والعراق) انموذجاً نرى نتائجه اليوم فلا حقوق مرأة ولا حقوق إنسان ولا بنية دولة حتى !

كمرأة تعيش هذا التناقض في خضم معركة ضروس ضد الذكورية والرأسمالية الإستغلالية معاً شكّل ذلك عندي وعياً نضالياً جديداً استطعت من خلاله الفهم أن النسوية ليست لوناً واحداً يجب أن نصطبغ به كلنا وإلا تم نزع غضبنا النسوي منّا، فكانت النسوية الماركسية الملاذ الفلسفي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يسعى ويقدم تحليلاً فلسفياً مادياً تاريخياً جدلياً، يعطي التنظير السياسي المعرفي الحقيقي لتفكيك معاناة المرأة ومن ثم فهم كيفية تحريرها من امتهان الذكورية واستغلال وتسليع الرأسمالية معاً.

وذلك لا يكون إلا بمراكمة وعينا عن ذواتنا وفق سياقات وضعنا التاريخي والاقتصادي والسياسي لنشكّل على أسس ثابتة التضامن العابر لحدود المستعمر نتشارك فيه ذات أهداف المعركة التحررية في نضال تقاطعي

متلاحم لا يقصي أحداً مع تقديم الدعم غير المشروط للجميع.

ما يُشكل عائقاً اليوم بالنسبة لي هو أن الأيديولوجيا الماركسية تم طمسها عمداً في منطقتنا، في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حيث تمت شيطنتها ودعم الدين السياسي كأيديولوجيا مضادة للمد الاشتراكي متمثلاً في الإتحاد السوفييتي سابقاً (وهنا قصة طويلة لا يسع المجال لذكرها).

إلا أن مفاهيم نسوية مثل "التقاطعية" و"الشخصي سياسي" هي مفاهيم نتجت من مراكمة تجاربنا التي اشتبكنا فيها وتصادمنا مع واقعنا لنصل لهذا التغيير الكيفي لتجربتنا النضالية لنراعي فيها ظروفنا الموضوعية في منطقة شبه الجزيرة العربية وما يترتب عليها من مطالب شعبية تَفرِض أحقيتها من غير تدخلات غربية تملي علينا ماهية حراكنا أو شكله أو تحدد سيرورته، وهذا يعتبر تمثيلا واقعيا واضحا لأحد ركائز النظرية الماركسية (المادية الجدلية) هذا الجدل الذي خضناه أنضج تجربتنا وطوّر مفاهيمنا الثورية، وعليه فإن بناء نضال نسوي ماركسي في منطقتنا أمر ليس مستحيلاً رغم شح المصادر المعرفية وشيطنة الماركسية وإقصائها مقارنة بالآلة الليبرالية الإعلامية المهيمنة التي تفرض نفسها على الجميع وبكل الوسائل المتاحة، إلا أن مقاومتها لخلق نضال يمثلنا ويعبّر عنا نستطيع من خلاله بناء أرضية نضالية صلبة نتمكن من خلالها من تحرير أنفسنا هي ضرورة حتمية.

بقلم: منذر المقطري

كاتب يمني

مستقبل التعددية القطبية في العالم العربي ومهام اليسار التاريخية

شهد العالم عقب انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠، صعود الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، ودول المراكز المالية (الاتحاد الأوروبي، اليابان)، جوهر الأحادية القطبية قائم على الاحتكار، احتكار التقنية الإنتاجية، احتكار الأسواق، حتى احتكار السياسات حيث تدين لها الأحزاب السياسية (اليمين واليسار) في مختلف البلدان وبالتالي تعميم نفوذها.

هذه المركزية المفرطة بأبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية هيمنت على العالم لأكثر من ثلاثة عقود، عمقت من أزمات النظام الرأسمالي في دول المراكز المالية نفسها، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية التي يعاني اقتصادها منذ سبعينات القرن الماضي من أزمات حادة وحالة ركود.

لعل أبرز هذه الأزمات، الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ومن ثم الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، مروراً بأزمة المصارف الأميركية (سيليكون فالي، سيغنتشر، سيلفرجيت كابيتال بنك) عام ٢٠٢٣، وتبعاتها على الاقتصاد العالمي.

في الحقيقة ان الأزمات سمة ملاصقة للاقتصاد الأميركي، أخطرها كان أزمة الديون التي تعد من أبرز أزماتها إلى جانب أزمة التضخم، هذه الأزمات النقدية مرتبطة بالطبيعة الهيكلية للرأسمالية.

أزمة الديون الأميركية الأخيرة تعتبر الأشد خلال الخمسين عاماً الماضية حد وصف البنك الدولي، فقد تجاوز الدين العام الأميركي ٣٣ تريليون دولار لأول مرة في تاريخه، وفقاً لتقرير صادر عن وزارة الخزانة الأميركية عام ٢٠٢٣.

غير أن هذه الأزمات وغيرها من العوامل التي أضعفت كثيراً الهيمنة الأميركية على العالم، لم تكن لوحدها السبب في بروز عالم التعددية القطبية كحاجة تاريخية ملحة، فعلى الجانب الآخر يبزغ نجم دول صاعدة تنازع الأميركيين هيمنتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم، نعني التحالف الروسي الصيني، وأيضاً ما يعرف بدول مجموعة البريكس.

وبرغم الأزمات الامبريالية الحادة إلا ان بروز عالم التعددية القطبية لا يعني، ولو حالياً، التحول إلى النظام الاشتراكي، بمعنى آخر ان الدول الصاعدة في عالم التعددية (الصين – روسيا وغيرها) تعمل ضمن الشروط الرأسمالية، أي انها تسعى لاحتلال مواقع متقدمة في المنافسة العالمية.

ماذا نعني بالدول الصاعدة؟

وفقاً للاقتصادي الماركسي الراحل د. سمير أمين فإن تعريف الدول الصاعدة لا يقاس بالمعدل المتزايد لنمو الإنتاج المحلي الإجمالي عبر فترة طويلة من الزمن (أكثر من عقد)، ولا بتحقيق المجتمع المعني لمستوى أعلى من حصة الفرد من الناتج المحلي

وفق ما حدده البنك الدولي وهيئات المعونة التي تتحكم فيها القوى الغربية والاقتصاديون التقليديون. إذ ينطوي الصعود على ما هو أكثر من ذلك، عبر تحقيق نمو مستدام في الإنتاج الصناعي في البلد المعني، وقدرة هذه الصناعات المحلية على المنافسة عالمياً.

من ثم تتطلب مسألة الصعود تحركاً سياسياً شاملاً، فلا يمكن لدولة ان تصبح صاعدة ما لم تتطلع إلى الداخل أكثر من الخارج، بهدف خلق سوق محلية، بالتالي إعادة التأكيد على السيادة الوطنية على جميع جوانب الحياة الاقتصادية، ويقتضي بشكل خاص تطبيق سياسات تحمي الأمن الغذائي والسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والوصول إلى الموارد خارج البلاد.

جميع هذه المهام المذكورة تتناقض مع أهداف طبقة: "الكمبرادور" المسيطرة والراضية بنماذج النمو وفقاً للوصفة النيوليبيرالية.

أثر التعددية القطبية على العالم العربي:

إبان مرحلة باندونغ عام ١٩٥٥ وإقرار شعوب آسيا وأفريقيا "حق التنمية" المفروضة على الامبريالية، أتيحت الفرصة للتنمية والتطور الصناعي، والتي بدت فيها دول عدم الانحياز وكأنها قطب ما بين القطبين الشرقي والغربي، حققت فيها دولا كالصين والهند وغيرها معدلات نمو متسارعة.

إن الظروف السائدة حالياً في التعددية القطبية ستعيد الإمكانية لتكرار عملية التنمية والنمو، وبشكل أفضل وأوسع مما كانت عليه خلال زمن الثنائية القطبية.

إن السمة الرئيسية في عالم الرأسمالية المعولمة قائمة على تفاوت التراكم الاقتصادي وعدم التكافؤ في التطور الاقتصادي بشكل عام وبشكل خاص بين دول المراكز المالية وبين مجموعة الدول الصاعدة.

هذه الحقيقة تقسم العالم بين دول مراكز شكلت فيما مضى الأحادية القطبية، أما حالياً مع بروز التعددية فهي تقسم العالم أيضاً لكن بشكل مختلف، قائم على الأقطاب، أي دول أقطاب عالمية مثل روسيا التي تتمتع بوزن جيو سياسي كبير وأيضاً غنية بالموارد الطبيعية، أيضاً الصين بفعل وزنها الاقتصادي والبشري، بالإضافة لدول المراكز المالية السابقة (الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي، واليابان) التي هي بطبيعة الحال أقطاب بحكم تراكمها الاقتصادي.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: نديم سليمان

باحث ومترجم مصري

ما هو المغزى من النظام الذي يعرض فيه العلم ظاهرته؟

يضطلع العلم، المنهج، بتفسير موضوعاته وإزاحة الغموض عنها، وهو في طريقه لتحقيق غايته تلك يخلف موضوعاته في عرض مُنظم واضح، ومُحْكَم وشامل. وهو يفترض النظام المنطقي ليس فقط في عرضه للنتائج بل كمنطلق ضروري إليها. لكن تراكماً طويلاً ومعقداً (لا يأخذ شكلاً واحداً) من المطابقة الميكانيكية الساذجة بين المادة والوعي، بين العلم وموضوعه، قد خلع النظام العلمي بمضمونه الإنساني الغرضي الواعي على الطبيعة نفسها. وبكلمات أخرى جرى إغفال التمايزات والحدود بين عالم الضرورة العمياء (الطبيعة في تطورها الخالص) وبين عالم الضرورة المُدْرَكَة (المجتمع البشري في تطوره التاريخي) الأمر الذي سَبَّبَ ارتباكاً هائلاً بشأن إمكانية تَصَوُّر الطبيعة في تطورها الخالص. والطريق الوحيد لتفسير هذا التعسر، تمهيداً لتصفيته، هو في التسلل الواعي للظروف الموضوعية التي أوجبته، أي إلى خلفيته المادية التاريخية. إن العلم بصفته ظاهرة حضارية خاصة، بصفته نشاطاً مستقلا (نسبياً) عن سائر الأنشطة الإنسانية الأخرى ويقوم على غاية مُحَدَّدَة باستخدام طرق وأدوات معينة هو ظاهرة حديثة جداً تكاد لا تملك أي زمن قياساً إلى عُمْر الكون المعروف لدينا (١٤ مليار سنة)، بل حتى قياساً إلى تاريخ وجود الإنسان العاقل الحالي من الناحية العضوية (النوعية البيولوجية) قبل حوالى ٣٥٠ ألف سنة.

الشروط المادية التاريخية لغموض ظاهرة الوعي

لكن لماذا لا تتضح هذه المسألة ببساطة وتحسم نفسها على هذا النحو في كل مناسبة تطرحها؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقوم في عرض الكيفية التي تطور بها الوعي في التاريخ، في تفسير التناقض بين تحققه وممارسته وبين غموض ماهيته وإنكاره. يرتبط الوعي، تماماً، بالحياة المادية الإنتاجية للبشر حتى في أكثر همومه حداثة وأشدها تجريداً، إذ أنه تمخض أساساً للوجود عن إمكانية نوعية فسيولوجية بدماغ الإنسان، إمكانية طورها العمل البدائي في سياق تلبية الحاجيات المادية المباشرة اللازمة لاستمرار صاحبها.

العدد الثاني • فبراير ٢٠٢٤ • تصدر في السبت الأول من كل شهر

إن هذه المسألة الأساسية جداً نجدها في صميم سائر التطورات الحضارية اللاحقة على هذا الطور البدائي، هذه المسألة التي هي مرشدنا الرئيسي لاستيعاب هذا التعقيد والتركيب الهائل للتفاعل الواقعي بين الوعي والمادة في عالم اليوم. إن تاريخاً ضرورياً من التطور المادي الإنتاجي قد كان لازماً من أجل تحقق نشاط الوعي على وجه الاستقلال، فقبل هذا الانفصال لم يكن بمقدور المجتمع البشري بَعْد أن يتخلى عن قسم من أعضائه لصالح ممارسة التفلسف مثلاً، أو أي شكل من أشكال النشاط الذهني، بمعزل عن مجريات النشاط الإنتاجي، إذ لم تكن الوفرة الإنتاجية اللازمة لحدوث انفصال من أجل هذا الغرض قد أُتيحَت بعد. وقَبْل هذا الانفصال (انفصال العمل الذهني عن العمل اليدوي) مُورِسَ الوعي في خضم النشاط العملي ولأجله، أي كانت القوى المنتجة تطور خبراتها المعرفية في صميم عملية الإنتاج ولأجلها دون أن ينفصل الوعي في ذهنها عن العمل وهي الظروف التي يمكن، جداً، أن نسميها بأول الشروط المادية لانطلاق صيرورة غموض مصدر الوعي في التاريخ. إن تطور القوى المنتجة في التاريخ ليس مُخَطَّطاً سلفاً، فالضرورة المادية الإنتاجية وما يترتب على تلبيتها، تاريخياً، من قفزات تطورية

نوعية للمجتمع البشري ومنها مثلاً تطور نشاط الوعي على وجه الاستقلال لا تَمْثُل، مُسَبَّقاً، كتصور أو غاية في ذهن أعضاء المجتمع ولكنها نتيجة لاحقة عن حل التناقضات الآنية الملحة.

وعلى ضوء هذه الظروف يمكننا أن نفهم مثلاً لماذا كانت الأسطورة هي أول أشكال الوعي في التاريخ، الوعي بصفته وجوداً أو نشاطاً مستقلاً. فلم يكن تطور ونمو ظاهرة تقسيم العمل قُبَيل هذه المرحلة، ولظروف تقيدها بحالة إنتاجية معينة، أن توفر الشروط اللازمة لتبلور نشاط الوعي المستقل الناضج إلى الدرجة التي تُمَكِنُه من أن يعرف مصدره وظروف تحققه، أي أن ينظر إلى ذاته باعتبارها موضوعاً، الأمر الذي جعل من التفسيرات الأسطورية والدينية أولى محاولات الإنسان لفهم العِلَّة من وجوده ووجود عالمه.

وامتداداً لهذا التعقيد الذي تبلور به نشاط الوعي مستقلاً في التاريخ اقترنت عملية انفصال العمل الذهني عن العمل اليدوي، لاحقاً، بانفصال آخر وهو انقسام المجتمع البشري نفسه لأول مرة إلى طبقات اجتماعية تتحدد تبعاً لموقعها من ملكية وسائل الإنتاج. لقد أدى مبدأ الوفرة ذاته الذي سمح بانفصال العمل الذهني عن العمل اليدوي إلى ظهور طبقة لا تساهم بأي قسط في عملية الإنتاج بل تديرها لصالحها وتستحوذ على ثمارها. ومنذ نشأة المجتمع العبودي واستقراره لم تعد ظاهرة تشوش ماهية الوعي ومصدره خاضعة فقط للتطور (السلمي) لعملية تقسيم العمل، أي الذي تحدده شروط مادية إنتاجية محايدة، بل أن تطور القوى المنتجة وتطور وسائل الإنتاج وعملية الإنتاج برمتها أصبحت خاضعة في تطورها إلى مُحَدِد اجتماعي رئيسي جديد وهو الصراع الطبقي، وأن العزلة التي حاقت بنشاط الوعي منذ انفصاله عن النشاط العملي الإنتاجي المباشر أخذت تتشدد بفعل اعتبارات السيادة الطبقية واستقرارها.

ما هي المعرفة؟

تُعْرَف عملية إنتاج المعرفة بأكثر ضروراتها أولية وهي التجريد. ونشاط التجريد هو نشاط ذهني متطور تماماً عن العمليات الذهنية اليومية التي يقوم بها الإنسان في مجريات نشاطه الحياتي العادي. وعلى العكس من الممارسة الفطرية لنشاط التفكير التي تتصل مباشرة بواقعة عيانية فردية وملموسة فإن التفكير المجرد يهدف إلى معالجة الظواهر بصفتها الكلية. والعلم إذ يسعى لهذه الكلية والشمول في تفسيراته فهو يجرد موضوعه من ملابساته الجزئية الحسية العابرة حتى يضعنا في النهاية أمام مفاهيم وتصورات تتجاوز الموضوعات والظواهر في عيانيتها وتستوعبها في آن. والعلم إذ يعزل موضوعاته عن نسبيتها ويحملها في تصورات عمومية فإنما بغرض تفسيرها والعودة الواعية لفاعليتها الحياتية. وبإمكاننا فهم النظام المنطقي للعلم والتفكير المجرد على أنه السلسلة التي يتدرج فيها نشاط التجريد بإزاء فحصه لموضوعاته. فالوصول إلى تصورات كلية، إلى قوانين، هي عملية تنطلق من أبسط المفاهيم وصولاً إلى أعقدها، أو هو تفكيك الظاهرة في مفاهيم تعرض خصائصها المفردة على حدة تمهيداً إلى تركيبها مفاهيمياً على نحو سليم. وعلى اختلاف المذاهب العلمية والفلسفية في التاريخ وعلى تباين صحة

نتائجها بشأن موضوعاتها فإنها جميعاً تعمل بهذه الطريقة، أي النظام المفاهيمي.

ديالكتيك العلاقة بين المعرفة والواقع

لكن تاريخاً طويلاً من استقلال النشاط المعرفي بمعزل، نسبياً، عن النشاط الإنتاجي، وكلياً (تعسفياً) في أذهان المفكرين والعلماء، قد خَلَّفَ فهماً مثالياً للعلاقة بين منظومية العلم ونسقيته وبين موضوعه، أي المطابقة الصورية القسرية بين حركة الواقع المادي بشقيه الطبيعي والاجتماعي وبين العلم الذي ينقل هذه الحركة للوعي. فبدلاً من العودة المستمرة للواقع وفحص الموروث المنهجي وتنقيحه على ضوء التطورات المادية المتلاحقة أُقْحِمَ المنهج باستمرار على الطبيعة والمجتمع من خارجهما، الأمر الذي لم يؤد فحسب إلى نتائج ساذجة ومشوَهَة بل انتهى إلى عقلنة الكون وغائية الطبيعة.

لقد أوضح إنجلس هذه المسألة ببراعة في معرض دحضه لمذبحة دوهرنغ الغائية قائلاً: "لكنه كما هي الحال في مختلف أجنحة الفكر، فإن القوانين التي اُستخلِصَت من العالم الواقعي تفترق في مرحلة معينة من التطور عن هذا العالم الواقعي وتُجَابَه به على اعتبارها شيئاً مستقلاً، على اعتبارها قوانين آتية من الخارج ينبغي للمجتمع أن يتطابق معها. هكذا حدثت الأمور مع المجتمع والدولة، وبهذه الطريقة وليست بأية طريقة أخرى، طُبِّقَت الرياضيات المحضة لاحقاً على العالم على الرغم من أنها مستعارة من العالم نفسه وهي لا تمثل سوى جزء واحد من الأشكال التي تركبه وهي إنما يمكن تطبيقها لهذا السبب وحده"

إن كلمات إنجلس توضح لنا العلاقة الحقيقية الجدلية بين النظام الفلسفي العلمي وبين الواقع الموضوعي، فليس الإقرار بإنسانية العلم الحقيقي نفياً لموضوعيته، وفي المقابل لا تلغي موضوعية العلم واستقلال موضوعه التدخل الواعي فيه، إنما العلاقة بينهما جدلية، يأخذ كل منهما مكانه الصحيح فيها، علاقة وحدة بين نقيضين يحتفظان بتمايزاتهما وحدودهما داخلها. وإن النظام المنطقي الذي يتمتع به العلم إنما هو عملية متطورة أبداً تغتني بحل التناقضات التي لا تمَل الطبيعة من طرحها في طريق الإنسان كلما نجح مرحلياً في تذليلها واستيعابها.

انتصار المادية الديالكتيكية مسألة صراع طبقي

لكن كما أوضحنا سابقاً، لم تعد مسألة رد الاعتبار إلى مادية الطبيعة والمجتمع وجدلية علاقتهما بالمعرفة بمعزل عن الصراع الطبقي. إن قوى الإنتاج ومنذ انقضاء المجتمع المشاعي القبلي واستقرار المجتمع الطبقي في التاريخ، بادئاً بطوره العبودي، لم تعد تكافح الطبيعة وحدها بل أن انتصار نضالها بالعمل الواعي من أجل إخضاع الطبيعة وإعادة إنتاج شروط الحياة على نحو أرقى أصبح مشروطاً بنضالها الطبقي المفتوح على تصفية نمط الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ضد القوى الاجتماعية الرجعية التي لا تهدد فقط تطور قوى الإنتاج وتعيقه، بل تهدد بتصفية كل منجز تاريخي بشري، وهو الصراع الذي يفصح عن ذروته اليوم في نضال الطبقة العاملة لتهشيم الإمبريالية وسحقها.

نقد فلسفة العلم 2/2

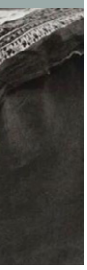

تستكمل "تقدُّم" نشر محاضرة د. هشام غصيب "الماركسية والعلم"، التي ألقاها ضمن السلسلة الـ (21) من فعاليات منتدى الأطروحة الـ 11 على منصة "كلوب هاوس"، حيث ينتقد فيها، بعض أطروحات كارل بوبر وتوماس كون، ويظهر ارتباطها بالاطار الايديولوجي الموجودة فيه، وخلفية هجومهما على النظرية الماركسية، وتبخيسهما للعلم وللقيمة المعرفية، لينهي نقده بالدعوة إلى ضرورة قيام بناء علمي في وطننا العربي، أساسه أن يكون في سياق حركة تحرر وطني عربية تكسر التبعية للمراكز الامبريالية.

مع د. هشام غصيب

— ما هو الإطار الأيديولوجي الذي كانت توظَّف فيه قراءات كارل بوبر وتوماس كون؟

— د. هشام: في رأيي أن هدف فلسفات العلم المختلفة هو محاصرة العقلانية العلمية، تبخيس وتقليل القيمة المعرفية للعلم بالزعم بأن العلم ممارسة ناجحة لكنها ليست معرفة. أن العلم ليس كل ما هو مميز ويعطيكم معرفة حقيقية، هو في الواقع أداة.. وليس أكثر. مثلاً، توماس كون يرى أنه لا يوجد فارق بين الأطر المفاهيمية أو بين بارادايم نيوتن وبارادايم أرسطو، أي أن بارادايم أرسطو له القيمة المعرفية ذاتها مثل بارادايم نيوتن مثل بارادايم أينشتاين، طبعاً هذا الكلام هراء! فيما بعد تراجع عن هذه الفكرة لكنه طرحها في كتابه "بنية الثورات العلمية" وكأنما المسألة هي مزاجية، أو ما أسماه مزاجية الجماعة العلمية. هل يمكن تصور ذلك؟. الفكرة أن مزاج الجماعة العلمية، مثلاً، قبل ألفي سنة كان أرسطياً، ثم أصبح مزاجها نيوتونياً، ثم تنتقل إلى بارادايم أينشتاين، وبالتالي لا ضرورة هنا بين البارادايمات المختلفة، أي بين الأطر المفاهيمية، لا توجد ضرورة تاريخية، لا توجد ضرورة جدلية! طبعاً، هنالك انعدام لمفهوم الجدل عند توماس كون.

العلم، بالطبع، ضروري للرأسمالية فهي لن تبقى عاماً واحداً من دون العلم إذ انها تقوم عليه بلا شك. لكن الرأسمالية، وهي تحتاج حاجة ماسة إلى العلم، فإنها تحتاجه بوصفه مولداً للتكنولوجيا، وبوصفه مولداً للحاجات الجديدة. إذن حاجة الرأسمالية للعلم هي حاجة اقتصادية تكنولوجية، لا يوجد تكنولوجيا متطورة من غير العلم، إذن الرأسمالية تريد العلم، وتدعم العلم بتريليونات الدولارات، لذلك فالعلم له أكبر قطاع في الرأسمالية، يفوق حتى قطاع السلاح والبترول.. إلخ. ولكن في الوقت ذاته، فالرأسمالية تخاف من عقلانية العلم، تخاف أن تتحول هذه العقلانية إلى وعي جمعي، تخاف أن تتسرب هذه العقلانية من إطار البحث العلمي إلى المجتمع، إلى الوعي العام، تخاف أن تساهم هذه العقلانية في صوغ

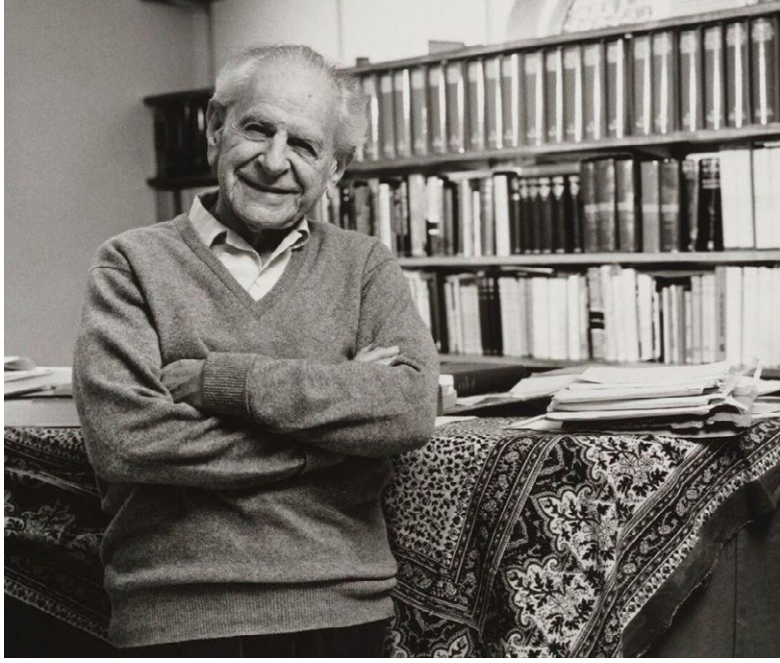

الوعي العام، تخاف من ذلك ولذلك تحاصره.
مثلاً، البرجوازية التابعة الرثة في أقطارنا العربية، وهي برجوازية أقرب إلى الاقطاع في تفكيرها منها إلى البرجوازية المتقدمة، هي أيضاً تخاف من العقلانية العلمية.
لنلاحظ مثلاً فكرة كارل بوبر، نحن نعرف بأن الأفكار تُختبر لا أنها تُدحض. منذ عصر جاليليو وقبل جاليليو، بل من أيام الحسن بن الهيثم فإن الأفكار تُختبر لا تُدحض، إلاّ أن كارل بوبر يزعم أنها تُدحض. معنى ذلك أن العلم ليس له قيمة معرفية بحيث تتساقط النظريات واحدة تلو الأخرى. حاول بوبر، بالطبع، أن يوظف فكرة التطور المعرفي... إلخ، ولكن طرحه غير مقنع لأنه حاول تبخيس للعلم. الأمر نفسه مع توماس كون فهو يُبخّس في العلم ويقلل من القيمة المعرفية للعلم باعتماده فكرة البارادايم أو الإطار المفاهيمي التي تبدو مثل مزاجية اجتماعية، وهذه البارادايمات تتغير. بالمناسبة، غاستون باشلار لديه، تقريباً، الفكرة نفسها إذ يقول إنه ليس هناك أي صلة حقيقية بين بارادايم أينشتاين وبارادايم نيوتن، رغم أنه لم يستعمل هذا المصطلح "بارادايم" Paradigm إنما استعمل كلمة إشكالية problematic. لا توجد علاقة لديه بين هذا وذاك، وكأنما كل وحدة هي عبارة عن عمل فني قائم بذاته، وهو بذلك يدمّر وحدة العلم.

— تلخيصاً لما سبق، على الرغم من فضل الرأسمالية على العلم كما أوضح البيان الشيوعي — إذ من المعلوم أنه كما قدم ماركس وإنجلز نقداً حاداً للرأسمالية، فأنهما قدما، أيضاً، مديحاً شديداً لها بوصفها ثورة ومرحلة تاريخية تمثل قفزة في تاريخ الإنسانية، هذه القفزة ربما تجاوزت ضرورات بقائها— ما فهمناه حتى الآن بأن هنالك ثمة محاولة لاحتواء العلم. فمن جهة يجري توظيف العلم باتجاه الربح وخلق الحاجة، ومن جهة أخرى يجري تبخيس للعلم واحتواء له، لكن يبقى سؤال هو إن كارل بوبر، في جزء من شهرته وشعبيته والبروباغاندا التي كانت حوله هي أنه يهاجم الماركسية وينفي تماماً أنها علم، كيف لنا أن نوّفق بين هذا التناقض، بين تصورك بأن هذه الفلسفة تحتوي العلم وتُبخّسه من جهة، ومن جهة أخرى فيلسوف العلم هذا يهاجم الماركسية بوصفها ليست علماً؟!

— د. هشام: في الواقع هو يُبخّس قيمة العلم ويجرده من قيمته المعرفية، وحين يجعل الماركسية خارج إطار العلم فهو يضرب عصفورين بحجر واحد، لأن الماركسية فيها علم حقيقي، وليس العلم "البوبري"، وفعلاً تصبح الماركسية عليها علامة استفهام بصفتها علماً، بمعنى أن تصوره يُبخّس العلم لكي يخرج الماركسية منه، وتوماس كون أيضاً يستهدف ذلك. أيضاً لدينا إيمري لاكاتوس Imre Lakatos، المجري، وقد كان ماركسياً وربما بقي كذلك، هو أفضل منهما قليلاً، لكن نظريته حول البرامج البحثية تصب، بالنهاية، في الاتجاه ذاته من وجهة نظري. ما أريد قوله هو إنه يجب عدم تقديس فلسفات العلم فهي ليست سوى قراءات أيديولوجية، ولذلك علينا نقدها.
الماركسية هي التي توفر أدوات النقد الأيديولوجي. طبعاً في ذهني ما قام به ماركس تجاه آدم سميث وديفيد ريكاردو اللذين كان لهما فضل كبير في بناء نظرية الاقتصاد السياسي، وقام بنقدهما بصورة شاملة وكان جوهر نقده أيديولوجياً، أي أنه بيّن افتراضاتهما الأيديولوجية، وأوضح ما افترضاه حول طبيعة التاريخ وحول طبيعة الرأسمالية. بهذه الكيفية استطاع في الواقع أن يخترق علمهما، وأن

يتخطاهما صوب فهم أعمق للرأسمالية ولنمط الإنتاج الرأسمالي. هذا في رأيي نموذج لما يجب أن نفعله تجاه فلسفات العلم، فهي قراءات أيديولوجية علينا أن نكشف سرها الأيديولوجي سواء كنا نتكلم عن كارل بوبر تحديداً أو توماس كون، وطبعاً يوجد غيرهما أيضاً، وحتى الوضعيين المناطقة، علينا في الواقع أن ننتقد هذه الفلسفات أيديولوجياً. كل هذا لا يعني بأننا لا نريد أن تكون فلسفة العلم موجودة، هناك فلسفة علم ظلت مهمشة في الوسط الأنجلو سكسوني، ألا وهي (الواقعية النقدية)، التي رمزها الأكبر هو روي باشكار Roy Bhaskar، وهو بريطاني من أصول هندية توفي سنة ٢٠١٤. من واقع تجربتي العلمية وتجربتي الفكرية فإني أجد روي باشكار هو الأقرب للممارسة العلمية الحقيقية، ممارسة جاليليو ونيوتن وماكسويل وأينشتاين وهايزنبيرغ .. إلخ. لا يمكن أن نجد فلسفة مقبولة من دون أخذ تاريخ العلم بعين الاعتبار، تاريخ العلم ينبغي أن يكون أساس أي فلسفة علم لها معنى. توماس كون فلسفته أقوى من غيره لأنه أخذ تاريخ العلم بدقة بعين الاعتبار، وإن كانت أيديولوجيته أفسدت معرفته التاريخية. كارل بوبر يغيب لديه التاريخ، وعنده غياب للنظرية بينما النظرية هي أساسية في العلم، ناهيك عن غياب لتاريخ العلم عنده.

لكني أقول، من تجربتي بتاريخ العلم وفي ممارسة العلم، إن هذه الأيديولوجيات (هذه القراءات الأيديولوجية للعلم) لا تعيننا كثيراً في فهم طبيعة العلم وتنوعه. بينما أجد روي باشكار في نظريته عن علم الطبيعة ونظريته في العلم الاجتماعي هي الأهم، لأنها في رأيي توفي الممارسة العلمية حقها، كما تفي تاريخ العلم حقه، لذلك أريد أن ألفت النظر لروي باشكار الذي لم يُدرس بصورة كافية بينما يوجد اهتمام به في الغرب إلى هذا الحد أو ذاك. أقصد مدرسة الواقعية النقدية Critical Realism، وهو طورها لاحقاً إلى الواقعية النقدية الجدلية Critical Dialectical Realism، وأعتقد أنه لا نستطيع أن نفهم ظاهرة العلم والمنهج العلمي من دون قراءة روي باشكار.

المهم بالأمر (هنا أريد طرح هذه الفكرة) قد نحتاج إلى حد ما إلى فلسفات علمية، ولكن نحن نحتاج إلى (علم العلم Science of the Sciences) ومن خلال هذا المفهوم أوضح أننا نريد علماً للعلم يكشف عن طبيعة العلم في تاريخيته، ولا نريد فقط فلسفة (بمعنى قراءة أيديولوجية) للعلم. صحيح أن القراءة الأيديولوجية ضرورية، ونقد هذه القراءة الأيديولوجية ضروري، ولكن هدفي هو الوصول إلى طبيعة العلم، هدفي في الواقع في النهاية هو إقامة علم للعلم، علم ينطبق على العلم وعلى مسيرة العلم، ويمكّننا من معرفة طبيعة العلم. الفكرة الرئيسية هي أنه ينبغي علينا أن نتخطى فلسفة العلم نحو علم يكشف لنا طبيعة العلم ويكشف لنا آلياته ومنطقه وعقلانيته (العقلانية العلمية بالذات). طبعاً الآن في عصر ما بعد الحداثة، لا يريدون التكلم عن عقلانية ولا عن عقل (لا يعرفون أي شيء اسمه عقل ولا عقلانية)، لذلك أنادي بالعكس، علينا أن نحدد العقلانية العلمية، علينا أن نحدد العقل العلمي، ونحن بحاجة إلى هذا التحديد. بينما هم على العكس من ذلك يريدون أن يفككوا كل هذه الأمور، لذا تجد في الغرب شخصاً مثل بول فيرآبند هو بالنسبة إليهم ترف يستطيعون أن يحتملوه، بينما نحن لا نستطيع أن نحتمل مثل هذا الترف. نحن بحاجة إلى العلم بكل زخمه، فليكن طاغياً العلم في فترة من الفترات، على الأقل حتى ننهض بأنفسنا، ثم يكون عندنا ترف التفلسف بهذا العلم. بصريح العبارة نريد أن نتملّك مفهوم العلم، وهذا المفهوم ضائع لدينا. نريد أن نتملّك معرفة العلم بوصفه نظاماً اجتماعياً تاريخياً، حتى نكون قادرين على بناء قاعدة للإنتاج العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي، نحن في حاجة ماسة في الواقع إلى ذلك.

— ألا تعتقد بأن هذه فيها شيء من المقاربة المثالية؟ بمعنى وكأن امتلاك العلم بحد ذاته سيكون سبباً للنهوض بغض النظر عن علاقات القوة على أرض الواقع، وكأن أوروبا، على سبيل المثال، قد نهضت بالعلم بحد ذاته ولم تنهض

بعلاقات قوة، ولم تنهض بتوظيف العلم في اجتياح العالم الجديد مثلاً، في استغلال الشعوب؟.

— د. هشام: بالطبع لا. إذ أن حديثي هو عن حال الوطن العربي اليوم، ولا يمكن أن يأتي هذا البناء العلمي إلاّ في سياق ثوري، في سياق حركة تحرر وطني جارفة على غرار الصين. فلنأخذ الصين كمثال: فقد كانت بلداً زراعياً فقيرة ومعدمة، ومصر كانت متقدمة على الصين عام ١٩٤٩ عندما انتصرت الثورة الصينية. في الواقع، فالصين، هذه البلاد الشاسعة، كانت متخلفة جداً، زراعية، لا يوجد فيها مؤسسات علمية ولا غيره، إلاّ أنه حين سيطر الشيوعيون على الحكم في الصين، وضعوا خططاً شاملة، وقد كان أساسياً فيها التخطيط لبناء العلم، لبناء الإنتاج العلمي والتكنولوجيا. وضعوا خططاً شاملة، وكذلك الأمر في الاتحاد السوفييتي قبل الصين، وضعوا خططاً شاملة.

لم أطرح الفكرة من ناحية مثالية، لكن الآن وفي ضوء سؤالك يجب أن أوضح أنه لا يمكن أن يأتي هذا البناء إلاّ في سياق تحرر وطني يكسر تبعية الوطن العربي للمراكز الامبريالية. حديثي منطلق من تصور لسيطرة القوى التقدمية، أو الجماهير الشعبية، هي التي تضع الخطط للتقدم. هذه الخطط سيكون فيها جزء أساسي لبناء المؤسسة العلمية والتكنولوجية، من دون ذلك لا يمكن أن نتقدم. المسألة في الغرب يمكننا أن نناقش فيها كيفما نشأ العلم، الحديث طبعاً مع نشوء الرأسمالية، فالرأسمالية بحاجة إلى العلم كي تستمر. لذلك قامت بمناصرة العلم في مجابهة الإقطاع، وانتصرت للعلماء، ولكن البرجوازية التي وصفتها بدقة، التي نهبت المستعمرات، واستعبدت الزنوج، كانت ذكية إذ أدركت إنها من دون العلم لا يمكن أن تستمر ولا يمكن أن تتطور. من هذا الباب، لم أطرح الفكرة بالمعنى المثالي، بل أطرحها من منظور تاريخي، ولم أدخل في تفصيلات، كيف نبني القاعدة العلمية عندنا. لكن يوجد عندي مثال كبير الصين وروسيا. أيضاً روسيا كانت متخلفة، لكن أكاديمية العلوم السوفيتية أضحت منافسة، وما زالت، قوية جداً بمعنى أن روسيا الحديثة قامت على أساسها. لنرجع إلى فلسفة العلم لنقول إنها فلسفات علم وقراءات أيديولوجية للعلم، وهذه القراءات الأيديولوجية قاصرة، وينبغي نقدها، وينبغي ألا ننبهر بها إلى حد أن نصبح مجرد أتباع لهذه الأفكار، ونحكم على كل شيء بدلالتها، أي أن نحكم على العلمي وعلى غير العلمي بدلالتها. لا ما هكذا تورد الأمور، ليس كما فعل كارل بوبر أو حتى توماس كون، كل واحد منهما أخذ الجانب اللاعقلاني، إذ توجد هناك لاعقلانية في فلسفة القرن العشرين البرجوازية، وهذه اللاعقلانية موجودة لدى (فتغنشتاين)، وموجودة في الفلسفة اللغوية وموجودة في الوضعية المنطقية وما بعد الحداثة، وموجودة أخيراً في فلسفات العلم.

هذا تفريغ مكتوب لنص المداخلة بتصرف محدود لضرورات تنسيبها لنص مكتوب

إغلاق الأندية وتعطيل الصحف في الكويت

بمناسبة الذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة في الثاني من فبراير/ شباط ١٩٥٩ أقيم في ثانوية الشويخ بالكويت احتفال خطابي وجماهيري حاشد حضره مدير إذاعة «صوت العرب» في القاهرة المرحوم الأستاذ أحمد سعيد... وفي ذلك المهرجان ألقى المرحوم جاسم القطامي، وهو الشخصية الوطنية الكويتية والقومية العربية البارزة، كلمة بالمناسبة باسم «لجنة الأندية»، التي نظمت المهرجان، طالب فيها بدستور ديمقراطي وحكم نيابي، ما استفز القائمين على السلطة، حيث تم اعتقال بعض الشخصيات الوطنية، وبينهم الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي.

وفي اليوم التالي ٣ فبراير/ شباط ١٩٥٩ أصدرت دائرة الشؤون الاجتماعية إعلاناً بغلق كافة الأندية والهيئات بالكويت، فيما يلي نصه: نعلن إلى كافة الأندية والهيئات في الكويت بأنه قد تقرر غلقها وعدم مزاولة أي نشاط فيها ابتداءً من اليوم الثلاثاء. نرجو التقيد والعمل بما جاء في هذا الإعلان. رئيس الشؤون الاجتماعية.

وفي ٤ فبراير/ شباط ١٩٥٩ أصدر حاكم الكويت المرحوم الشيخ عبدالله السالم بياناً إلى الشعب الكويتي جاء فيه: «لا زلت أسمع ما لا أحب أن أسمعه عن بعض الشباب الذين لا يقدرون عواقب الأمور ولا ينظرون النظرات البعيدة ولكني أتحاشى تكديرهم راجياً أن ينتبهوا من أنفسهم أو يسمعوا نصائح العقلاء. ولقد نبهت المرة تلو المرة عن تكدير

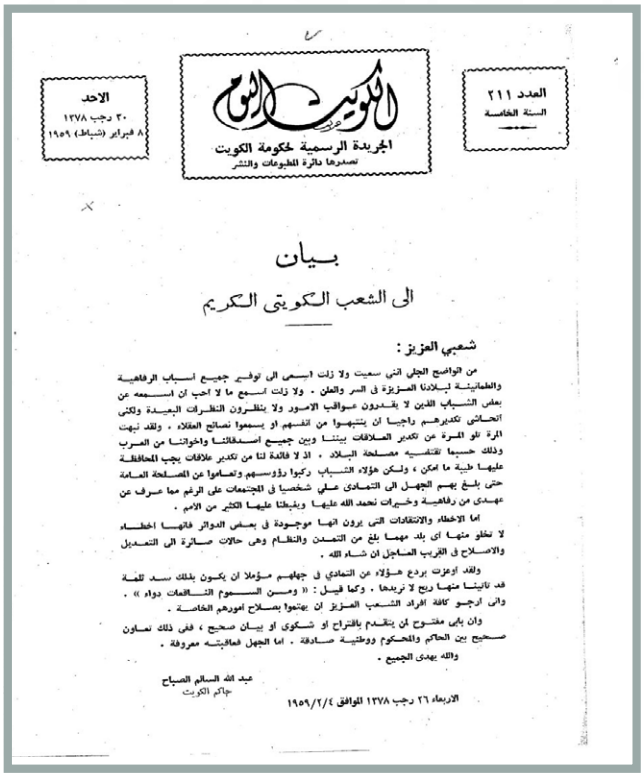

الكويت اليوم

العدد ٢١١ السنة الخامسة

الاحد ٣٠ رجب ١٣٧٨ ٨ فبراير (شباط) ١٩٥٩

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت تصدرها دائرة المطبوعات والنشر

بيان

الى الشعب الكويتي الكريم

شعبي العزيز :

من التواضع الجلي انني سعيت ولا زلت اسعى الى توفير جميع اسباب الرفاهية والطمأنينة لبلادنا العزيزة في السر والعلن . ولا زلت اسمع ما لا احب ان اسمعه عن بعض الشباب الذين لا يقدرون عواقب الامور ولا ينظرون النظرات البعيدة ولكني اتحاشى تكديرهم راجيا ان ينتبهوا من انفسهم او يسمعوا نصائح العقلاء . ولقد نبهت المرة تلو المرة عن تكدير العلاقات بيننا وبين جميع اصدقائنا واخواننا من العرب وذلك حسبما تقتضيه مصلحة البلاد . اذ لا فائدة لنا من تكدير علاقات يجب المحافظة عليها طيبة ما امكن ، ولكن هؤلاء الشباب ركبوا رؤوسهم وتعاموا عن المصلحة العامة حتى بلغ بهم الجهل الى التمادي علي شخصيا في المجتمعات على الرغم مما عرف عن عهدي من رفاهية وخيرات تحمد الله عليها ويغبطنا عليها الكثير من الامم .

اما الاخطاء والانتقادات التي يرون انها موجودة في بعض الدوائر فانها اخطاء لا تخلو منها اي بلد مهما بلغ من التمدن والنظام وهي حالات صائرة الى التعديل والاصلاح في القريب العاجل ان شاء الله .

ولقد اوعزت بردع هؤلاء عن التمادي في جهلهم مؤملا ان يكون بذلك سد للفة قد تاتينا منها ريح لا نريدها . وكما قيل : « ومن السموم التمائم دواء » . واني ارجو كافة افراد الشعب العزيز ان يهتموا بصلاح امورهم الخاصة .

وان يأبى مفتوح لمن يتقدم بالاقتراح او شكوى او بيان صحيح ، ففي ذلك تعاون صحيح بين الحاكم والمحكوم ووطنية صادقة . اما الجهل فمعابثه معروفة .

والله يهدي الجميع .

عبد الله السالم الصباح
حاكم الكويت

الاربعاء ٢٦ رجب ١٣٧٨ الموافق ١٩٥٩/٢/٤

العلاقات بيننا وبين جميع أصدقائنا وإخواننا من العرب وذلك حسبما تقتضيه مصلحة البلاد. إذ لا فائدة لنا من تكدير علاقات يجب المحافظة عليها طيبة ما أمكن، ولكن هؤلاء الشباب ركبوا رؤوسهم وتعاموا عن المصلحة العامة حتى بلغ بهم الجهل إلى التمادي علي شخصياً في المجتمعات»... ثم أضاف بيان الحاكم، الذي نشرته الجريدة الرسمية لحكومة الكويت «الكويت اليوم» في صفحتها الأولى لعددها رقم ٢١١ الصادر في ٨ فبراير/ شباط ١٩٥٩: «لقد أوعزت بردع هؤلاء عن التمادي في جهلهم".

ولم تكتف الحكومة بإغلاق الأندية والهيئات، وإنما عطّلت إصدار الصحف والمجلات جميعاً عدا تلك التي تصدرها الحكومة

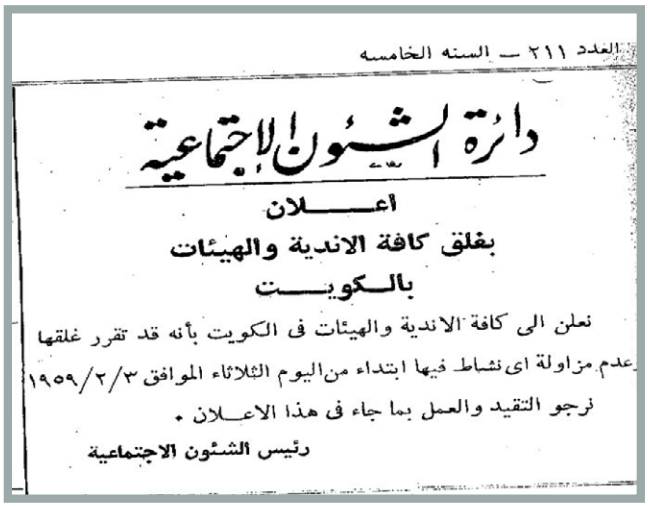

العدد ٢١١ ـــ السنه الخامسه

دائرة الشئون الاجتماعية

اعـــلان

بغلق كافة الاندية والهيئات

بالكويـــت

نعلن الى كافة الاندية والهيئات فى الكويت بأنه قد تقرر غلقها وعدم مزاولة اى نشاط فيها ابتداء من اليوم الثلاثاء الموافق ١٩٥٩/٢/٣

نرجو التقيد والعمل بما جاء فى هذا الاعـلان .

رئيس الشئون الاجتماعية

وتحديداً الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» ومجلة «العربي»، واستمرت الحال كذلك لنحو سنتين ونصف السنة حتى عشية الاستقلال في صيف العام ١٩٦١، عندما جرى الترخيص بإصدار الصحف مرة أخرى، أما الأندية فلم يسمح لها بمزاولة نشاطها إلا بعد قيام المجلس التأسيسي بإصدار القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، حيث أعيد تأسيسها وإشهارها.

واللافت للانتباه في الأمر أنّ قرار إغلاق الأندية والهيئات، الذي شمل جميع الأندية، بما فيها الرياضية، ناهيك عن «النادي الثقافي القومي» و«نادي المعلمين» و«نادي الخريجين» معاقل النشاط الوطني والقومي، لم يطل «جمعية الإرشاد الإسلامية» التابعة للإخوان المسلمين، ولكنهم آثروا لأسباب تتصل بهم وقف نشاطها، وذلك قبل أن يشهروا جمعيتهم الحالية «جمعية الإصلاح الاجتماعي».

فيديو العدد

لمشاهدة الفيديو على اليوتيوب اضغط هنا